

من هم الموردین؟

كيفية اختيارهم، تصنيفهم وتقييمهم؟



ركزت فلسفة الجودة الشاملة على «توطيد العلاقة مع الموردین» كمبدأً مكملاً لمبدأ «التركيز على العميل» لأنه يعتبر من أحد العناصر الأساسية التي تؤثر بشكل كبير على جودة المخرج النهائي للمنظمة سواء كان منتجاً أو تقديم خدمة وبالتالي على رضا العملاء وعلى تلبية احتياجاتهم و متطلباتهم، فمن المهم بناء علاقة من الثقة المتبادلة بين المورد والمنظمة لتحقيق عوائد عديدة لكلا الطرفين، وتواجهه إدارة المشتريات تحديات كبيرة في عملية اختيار وتقييم الموردین، لذلك أهتمت الدولة من خلال قانون تنظيم المناقصات والمزايدات رقم (٢٤) لعام ٢٠١٥ ولوائح التنفيذية في المادة (٩٦) بالتركيز على عملية اختيار، تصنيف، وتقييم الموردین في الجهات الحكومية، ولم يقتصر الأمر على ذلك فهیئة الرقابة والشفافية تعمل حالياً جاهدة في إعداد ميثاق نزاهة الموردین والمقاولین بهدف تعزيز النظم والآليات والإجراءات التي

لعام ٢٠١٩ فقد ركز على الشركاء والموردون من خلال إدارة علاقات العمل مع الموردین واختيارهم ضمن آلیه تحتوي على معايير تضمن للموردین المحليین القدرة على التنافس، وتوفير قوائم بأسماء الموردین المعتمدين تتضمن معلوماتهم وتصنيفاتهم وترتيبهم وتقييمهم.

تنظم عمليات المقاوله والتوريد في الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى والهيئات والمؤسسات العامة، والذي يعزز أيضاً من منظومة المناقصات والمزايدات في الدولة و المتطلبات التي تقع على عاتق المقاولین أو الموردین للجهات الحكومية، وكذلك الحال بالنسبة لدليل معايير الاداء المؤسسي

على نتائج العملية من مخرجاتها، كما ركزت على التأكد من أن التوريد لا يؤثر على قدرة المنظمة في تحقيق متطلبات العملاء ولا يتعارض مع المتطلبات القانونية والتنظيمية في المنظمة، وإلى ضرورة الأخذ في الاعتبار حفظ ممتلكات الموردين الخارجيين وضرورة تقييم الموردين.

أما المواصفة الدولية الايزو ٩٠٠١ في البند ٨-٤ أكدت على ضرورة ضبط المنتجات والخدمات المقدمة من جهات خارجية للتأكد من أن العمليات الخارجية المقدمة لا تؤثر على قدرة المنظمة، وإلى ضرورة تحديد وسائل الضبط والمراقبة التي ستطبقها على المورد الخارجي ووسائل الضبط



من هو المورد؟

المورد هو فرد أو شركة تقوم بتوفير احتياجات المنشأة سواء كانت (قطاع عام او قطاع خاص) من خامات ووقود أو منتجات وسيطة أو منتجات تامة الصنع أو خدمات.

هل هناك معايير محدد لاختيار الموردين؟

عوامل اختيار المورد لها صور كثيرة منها السعر وجودة المنتج ومدة التوريد والقدرة التصنيعية للمورد ومكان تواجده والمصدقية وغيرها وكلها نقاط هامة وقد تختلف معايير اختيار الموردين من منشأة إلى منشأة، فمعايير اختيار المورد مثلا لمصنع لإنتاج منتجات غذائية يقوم باستيراد منتجات وتوزيعها يختلف عن شركات أخرى فانه بذلك يحتاج لمورد معتمد دولياً لأنه يتعامل مع مواد غذائية ولا بد للمورد ان يكون حاصل على شهادات جودة للمنتج ، و تعتبر العوامل الصحية وجودة المنتج من المعايير الاساسية لاختيار المورد في هذا المصنع مع مراعاة باقي العناصر من سعر ومدة توريد وتكاليف النقل وطرق الدفع ، أم بالنسبة لشركة الاستيراد والتوزيع فمن اهم المعايير لديها في اختيار الموردين مدة التسليم و سعر المنتج التي تتمكن من إضافة باقي التكاليف وهامش الربح وغيرها من الصناعات او الانشطة المختلفة.

وإليك بعض المعايير التي تؤخذ بالحسبان في اختيار الموردين على سبيل العموم لا الحصر :

• **السعر:** السعر الأقل ليس بالضرورة هو السعر الأفضل، ولكن يجب ربط السعر المقدم من المورد بالكمية والجودة والخدمة، وشروط السداد والتسليم معاً.

• **نظم فحص ومراقبة الجودة:** توفر النظم المتقدمة للرقابة والفحص في مصانع المورد، يمنح الجهة المشتريّة قدراً أكبر من الثقة، والاطمئنان من حيث التزام المورد بمعايير الجودة المطلوبة، ومن ثم تقليل احتمالات رفض الطلبات نتيجة عدم المطابقة للمواصفات المطلوبة.

• **الخدمة والضمان:** من المعايير الهامة في اختيار مصدر التوريد مدى استعداد المورد لتقديم بعض الخدمات مثل التركيب والصيانة، وتدريب العمال وتعهدهم بضمان استمرار المواد، أو الأجزاء المشتراة خلال فترة زمنية محددة، الاستبدال المجاني، أو بمقابل رمزي لما يتلف أو يتعطل منها خلال هذه الفترة.

• **السمعة أو الشهرة في السوق:** حيث تعكس الانطباع الذهني عن المورد في السوق من حيث التزامه بالوفاء بالطلبات في مواعيدها، ومستوى جودة منتجاته، وحسن معاملته للعملاء، والخدمات التي يقدمها والتسهيلات المالية التي يوفرها للعملاء وتاريخه في السوق.

• **الموقع الجغرافي للمورد:** يفضل التعامل مع المورد القريب وذلك للتواصل والتعامل معه بسهولة، ولتجنب مخاطر الشحن والنقل، وسرعة الاستجابة للتعديلات الطارئة في الطلبات.

• **المركز المالي للمورد:** أن مصدر التوريد الذي يتمتع بمركز مالي قوي تقل احتمالات توقف نشاطه، كما تزداد قدرته على توفير احتياجات الجهة المشتريّة، ومدى منحه تسهيلات مالية في السداد والخصم أو فنيه لهذه الجهة.

• **المقدرة الفنية والتكنولوجية للمورد:** يفضل التعامل مع المورد الذي يعتمد على أساليب تكنولوجية متقدمة والذي يواكب التطورات وابتكر في تصميم وتصنيع منتجاته مما يجعل المشتري أكثر ثقة.

• **مستوى الجودة:** تفضيل المورد الذي يقدم أعلى مستوى من الجودة، ومدى ملائمة المواد للغرض الذي تستخدم من أجله وتأثيره على تكلفة الشراء.

• **كمية التوريد:** مدى ملائمة الكمية التي يتم توريدها في المرة الواحدة لمتطلبات خطة الإنتاج، أو التسويق خلال الفترة التي يتم التوريد لها.



وهناك أيضاً مجموعة من المعايير الحديثة المستخدمة في اختيار الموردين منها:

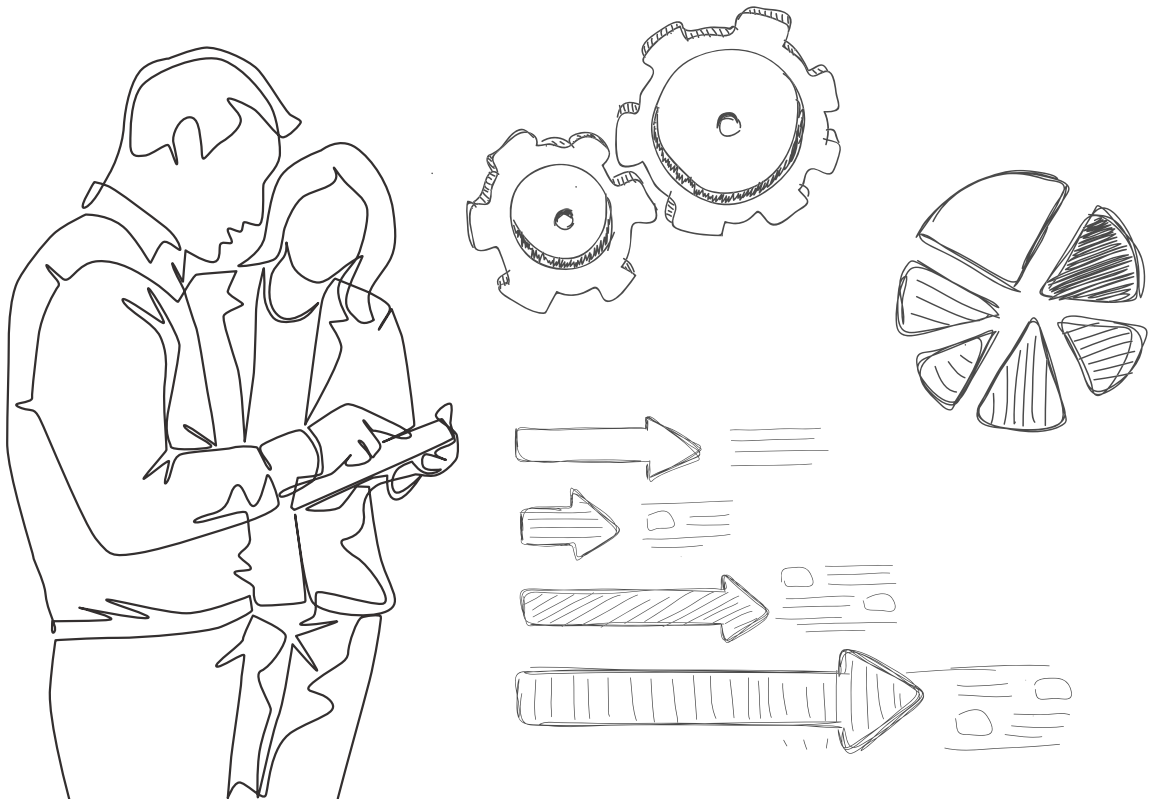
• **قدرة المورد الإدارية:** تشمل قدرة المورد الإدارية مدى التزامه بالتطوير والتحسين في عملية التشغيل والجودة، والقدرة على المحافظة على علاقة ايجابية مع القوى العاملة وتحقيق رضى العملاء.

• **قدرة وكفاءة العاملين لدى المورد:** وهذا يعني الوقوف على مستوى تدريب ودافعية القوى العاملة لدى المورد، والتي تؤثر على الأداء الكلي لشركته، ومدة استقرار العلاقات بين الإدارة والعاملين.

• **إدارة الجودة الشاملة:** إن الجهة المشتري لا تقيم فقط الجوانب المرتبطة بالجودة لدى المورد مثل الرقابة على الجودة، ونسبة الوحدات المعيبة في الإنتاج ولكن أيضاً يتم التقييم على أساس عوامل أخرى تتعلق بمفهوم إدارة الجودة مثل الأمان والتدريب، والتسهيلات المتاحة لصيانة المعدات، والابتكار والتطوير والثقافة التنظيمية الموجهة بالجودة الشاملة.

• **الالتزام بالقوانين البيئية:** يهتم المشتري بتقييم الموردين وفقاً لمدى التزامهم بالقوانين المتعلقة بحماية البيئة مثل عدم تلوث البيئة، وتوافر الأمان في المنتجات عند الاستخدام، وعدم وجود آثار جانبية ضارة لتلك المنتجات.

• **الشراكة في الأجل الطويل:** تهتم الشركات في الوقت الحالي بتقييم استعداد الموردين لتنمية العلاقات طويلة الأجل مع المشتري ويطلق عليها الشراكة بين المورد والمشتري، لذا يجب على المشتري إن يجيب على مجموعة من الأسئلة الهامة والتي تتعلق بتقييم العلاقة المحتملة طويلة الأجل.



مهارات اختيار أنسب الموردين:

على المنظمة مراجعة قوائم الموردين والبحث عن مصادر التوريد وأعداد قائمة بالمناسب منها ويجب أن تسأل المنظمة نفسها التالي عندما تقوم بالبحث عن الموردين:

- ما هي الأصناف والسلع والخدمات والمواد والمعدات التي يقدمها المورد تحديداً؟
- ما هي الأسعار والخصومات والبيع بالأجل الذي تتوقعه من ذلك المورد؟
- ما هي شروط هذا المورد لتسليم السلع؟
- هل هذا المورد موثوق به؟ (السمعة، المصادر، الاعتمادات، الشهادات)



ويمكن تقسيم مصادر المعلومات التي تستطيع من خلالها المنظمة وضع قائمة بالموردين المحتمل التعامل معهم كالتالي:

- **مصادر داخلية:** الخبرة السابقة في التعامل مع الموردين، مقابلة مندوبي المبيعات، جمع المعلومات عن الموردين الذين تتعامل معهم الشركات المنافسة، نوعية الاحتياجات التي ترغب المنظمة في شرائها، خدمات الضمان وخدمة ما بعد البيع.
- **مصادر خارجية:** الكatalogات، الدليل التجاري، المجلات التجارية، المعارض، طلبات العطاءات، المواقع الإلكترونية.

- معرفة حجم وقيمة الاعمال التي تم ترستيتها بمعرفة الجهات الحكومية على الموردين والمقاولين المحليين والأجانب وتوفير بيانات دقيقة.



طرق تقييم الموردين:

أكد قانون تنظيم المناقصات والمزايدات القطري رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٥ في المادة ٩٦ إلى وضع أسلوب مناسب لتقييم الموردين من قبل الجهات الحكومية وعلى الإدارات المختصة العمل على توفير قاعدة بيانات لأداء الموردين من خلال إعداد نموذج موحد لتقييم الأداء على أساس موحدة تطبيقاً لمعايير الأداء والشفافية والمساواة والذي يساهم في تحقيق ما يلي:

- انجاز مشاريع الدولة بالجودة المطلوبة وفي الزمن المحدد.
- اختيار أفضل الموردين والمقاولين من خلال تقرير الأداء الذي يعكس مستواهم.
- ربط مستوى أداء الموردين والمقاولين بنظام التصنيف.
- تحسين جودة الأداء في الأجهزة الحكومية والشركات على حد سواء.

ويلاحظ أن بإمكان المنظمة التحكم في تحديد معايير التقييم وكذلك بالتحكم بالوزن النسبي لكل معيار، ومن الطرق أحد الطرق لتقييم الموردين التالي:

١- طريقة ترتيب الموردين (طريقة الرتب): حيث تعتمد على خبرة العاملين في إدارة المشتريات في التعامل مع الموردين وتعمل على تصنيفهم إلى فئات أو رتب حسب معايير تضعها إدارة المشتريات والمعايير الأمثل هو تحقيق أهداف الإدارة والمنظمة ككل ثم يوضع أمام اسم كل مورد بالنسبة لكل معيار درجته وذلك بالنسبة لكل عنصر من العناصر كالاستلام والفحص.

الخطوات :

- تحديد قائمة معايير التقييم (الجودة، السعر، المواعيد..)
- يقوم كل مسئول مشتريات بإعطاء درجة (سالب، موجب، محايد) لكل عنصر لكل مورد.
- تقوم الادارات المستفيدة بعمل نفس التقييم.
- بعد مناقشة هذه التقييمات يقوم مدير المشتريات بترتيب الموردين طبقاً لأفضليتهم.
- الرتبة النهائية لكل مورد تحدد حجم التعامل مع المورد ومداه.

المميزات :

- سهولة ويمكن استيعابها بسهولة وسرعة.
- موضوعية حيث لا تسمح باتخاذ أي اجراءات ضد المورد طالما لم تتوافر البيانات الكافية.
- تشجع على الاحتفاظ بسجلات منتظمة عن الموردين.
- اقتصادية حيث تعتمد على بيانات محدودة.

العيوب :

- أقل طرق المفاضلة بين الموردين دقة حيث تعتمد على الحكم الشخصي.
- الروتينية حيث تتم بطريقة غير جدية لأنها تتم بصفة متكررة.



٢- طريقة النقط المرجحة: وذلك بالقياس الكمي للمعايير التي تحكم أداء المورد حيث يتم تحديد معايير التقييم وهي مجموعة من العوامل التي يمكن بها تقييم أداء الموردين مع إعطاء وزن لكل معيار في صورة قيمة رقمية ثم يتم إعطاء درجة أهمية لكل عامل من العوامل في الموقف الشرائي الذي تتعرض له المنظمة.

الخطوات :

- يتم تحديد عوامل أو معايير تقييم الموردين (عوامل أو معايير قابلة للقياس).
- يعطى كل معيار وزن نسبي.
- تحسب قيمة كل معيار وتضرب في وزنه النسبي.
- تجمع النواتج النهائية لكل مورد لعمل التقييم النهائي.

المميزات :

- أكثر دقة فهي تعتمد على أساس كمي.
- يمكن استخدام أي عدد من العوامل والمعايير.
- يمكن تغيير الوزن النسبي للعوامل والمعايير طبقاً لطبيعة نشاط المنظمة.
- تقلل بقدر الامكان من الاعتماد على الحكم الشخصي.

العيوب :

- أكثر تعقيداً من الطريقة السابقة.
- قد يساء استخدامها في حالة عدم الموضوعية في الوزن النسبي للعناصر.



٣- طريقة التقييم المزدوج (الخبرة السابقة والعرض المقدم): ويتم ذلك من خلال عمل تقييم مزدوج بناء على الخبرة السابقة من خلال كفاءته الفنية والتزامه بالموصفات وإصلاح الأخطاء مثلاً، وتقييم آخر بناء على العرض المقدم.

٤- طريقة معدل التكلفة: تحديد نسبة تكاليف الخدمات والمواد التي يقدمها المورد ويتم بتحديد نسبة تكاليف الجودة ونسبة تكاليف التسليم والالتزام بالمواعيد وخدمة النقل والسعر من خلال تحديد وزن لكل عامل من العوامل في ضوء أهميته للمنشأة التي تقوم بالشراء ثم تحديد الحد الأقصى لقيمة جميع عوامل الخدمات وتحديد المستوي المرضي لهذه الخدمات ثم يتم تحديد نسبة الحد الأقصى لقيمة مزيج الخدمات إلي المستوي المرضي والذي تقبله المنشأة ويتم ترتيب الموردين وفقاً للنسب المعطاة.

ماهي أكثر المشكلات التي تواجه من قبل (الموردين) لمن يقوم بعملية الشراء؟



- الهدايا التي يقدمها الموردون هي من أكبر العقبات التي تواجه ادارة المشتريات وحلها هو عدم قبول هذه الهدايا لأنها تؤثر على أداء عملية الشراء.
- عدم توفر توصيف دقيق للبند المراد شراؤه بالتالي يؤدي إلى تخطب الموردين في تقديم عروض بمواصفات يصعب مقارنتها ببعض.
- فرض المورد شروط تخالف سياسة المنظمة في عملية الشراء.
- مدة التوريد طويلة والمصنع أو المنظمة بحاجة للمنتج أو الخدمة في أسرع وقت.

العلاقة مع الموردين:

تسعى المنظمات الحديثة على إقامة علاقة مبنية على الثقة مع مورديها الذين يمثلون ركيزة أساسية في تزويد المنظمة باحتياجاتها، ولذلك لا بد للمنظمة من مراعاة عدة أسس تساهم في بناء علاقات جيدة مع الموردين ومن أهمها:



- المساواة وعدم التفرقة بين مورد وآخر.
- إمداد الموردين بكافة المعلومات المتعلقة باحتياجات ومتطلبات المنظمة في الوقت المناسب للتسهيل على المورد بتدبيرها في الوقت المحدد.
- تلقي المعلومات الخاصة بالمواد الجديدة في الاسواق وأسعارها والتطورات في أذواق المستهلكين
- حسن استقبال الموردين في المواعيد والاماكن الملائمة والعمل على إزالة الخلاف الذي قد ينشأ بين المورد والمنظمة.

كيف تفهم وتطبيق الايزو ٩٠٠١:٢٠١٥؟

فقد استعرض الدكتور / عمر المختار بنود المواصفة الدولية الايزو ٩٠٠١ وتم شرح البند ٨,٤ «ضبط المنتجات والخدمات المقدمة من جهات خارجية» والتي تخص الموردين، بشكل تفصيلي مبسط كالتالي :

• المواصفة الدولية الايزو ٩٠٠١، البند ٨-٤-١ عام

يجب على المنظمة :

- التأكد من أن المنتجات والخدمات المقدمة من الجهات الخارجية مطابقة للمتطلبات.
 - تحديد ضوابط لتطبيقها على المنتجات والخدمات الموردة من جهات خارجية عندما:
 - تكون المنتجات والخدمات المقدمة من جهات خارجية مدمجة في خدمات ومنتجات المنظمة.
 - تكون المنتجات والخدمات المقدمة من جهات خارجية مقدمة مباشرة للعميل باسم المنظمة.
 - تكون هناك عملية أو جزء من عملية يتم بواسطة جهات خارجية بقرار من المنظمة.
- « يجب على المنظمة تحديد وتطبيق معايير التقييم والاختيار ورصد الأداء وإعادة التقييم لمقدمي الخدمات الخارجية على أساس قدرتهم على توفير عمليات أو منتجات أو خدمات بناء على متطلبات، ويجب على المنظمة الاحتفاظ بمعلومات موثقة لتلك الأنشطة وأية إجراءات ضرورية نشأت من التقييمات »



ماذا يوضح البند ٨-٤-١ وما الذي ينبغي فعله؟

- تحديد معايير الضبط المناسب للمنتجات والخدمات الموردة من جهات خارجية (المورد).
- اختيار، تقييم، مراقبة الأداء وإعادة تقييم الجهات الخارجية (الموردون) وتوثيق الأدلة على ذلك.
- يعتمد المراقبة والقياس على طبيعة المنتجات المقدمة فمثلاً: فحص المواد الاستهلاكية (كورق الطباعة، الاحبار وغيرها) لأحد الموردين يتم من خلال التأكد من تسليم الكميات المطلوبة وذلك بتسجيلها في دفاتر الاستلام كجزء من عملية التوثيق .
- في حال الرغبة في فحص منتجات او مواد في موقع المورد فيجب موافقة المورد وتكون متضمنه في طلب الشراء.

• المواصفة الدولية الايزو ٩٠٠١، البند ٨-٤-٢ نوع ومدى ضبط التوريد الخارجي :

يجب على المنظمة :

- التأكد من أن العمليات الخارجية المقدمة، المنتجات والخدمات لا تؤثر على قدرة المنظمة لتقديم منتجات وخدمات بصفة مستمرة.
- التأكد من أن العمليات الخارجية تظل ضمن نطاق الضبط لنظام إدارة الجودة.
- تحديد وسائل الضبط التي ستطبق على المورد الخارجي ووسائل الضبط على نتائج مخرجات العملية.
- الاخذ بالاعتبار التأثيرات المحتملة للتوريد الخارجي للعمليات والمنتجات والخدمات على قدرة المنظمة وعلى التوافق باستمرار مع متطلبات العملاء والمتطلبات القانونية والتنظيمية المنطبقة عليها.
- الاخذ بالاعتبار فعالية الضوابط التي يطبقها المورد الخارجي.
- تحديد أنشطة للتحقق لضمان أن العمليات والمنتجات والخدمات الموردة خارجياً مطابقة للمتطلبات.

ماذا يوضح البند ٨-٤-٢ وما الذي ينبغي فعله؟

- إدراج المتطلبات والاحتياجات الفنية التفصيلية في عقد المورد.
- عمل مراجعات على نظام الجودة الخاص بالمورد.
- إجراء الفحوصات الداخلية للحد من المخاطر.
- التحقق من عمليات المورد الخارجي :
- تحديد المتطلبات بوضوح في طلب الشراء .
- فحص وتقييم التوريد الخارجي.
- مراقبة تفصيلية ومعلومات عن تقارير التحقق والفحص .
- التأكد من حصول الموردين على شهادة الايزو 9001.
- وضع اهداف قابلة للقياس.
- لقاء الموردين كل فترة لمناقشة الأداء.
- عمل تقييم للموردين الخارجيين.

ويعتمد مدى رصد ومراقبة المورد على حساسية المواد التي يقدمها، فمثلاً، طباعة نشرات او مجلات، يمكن أن تكون جودة الورق مهمة وحساسة لذلك على المنظمة مراقبة أداء موردي الورق بدقة شديدة للتأكد من جودة المنتجات المطبوعة لكي تظل على مستوى توقعات العملاء، بينما قد تكون الأوراق العادية التي تستخدم للتعاملات في المنظمات الإدارية لا تحتاج إلى جودة تتعلق بألويات الشراء .

• المواصفة الدولية الايزو ٩٠٠١، البند ٨-٤-٣ معلومات للموردين الخارجيين : يجب على المنظمة :

- التأكد من كفاية المتطلبات قبل تواصلها مع مورد خارجي .
- إبلاغ الموردين بالمتطلبات المنطبقة للتالي :
- المنتجات والخدمات المطلوب توريدها أو العمليات المطلوب تنفيذها .
- طرق أو عمليات أو أدوات الاعتماد والإفراج عن المنتجات والخدمات .
- كفاءة العاملين بما في ذلك مؤهلاتهم .
- التفاعل مع نظام إدارة الجودة بالمنظمة .
- أساليب ضبط ومراقبة أداء الموردين الخارجيين التي تطبقها المنظمة .
- أنشطة التحقق التي تقوم بها المنظمة أو عملائها في مواقع المورد الخارجي .
- التأكد من كفاية المتطلبات المحددة قبل اتصالها بالمورد الخارجي .

ماذا يوضح البند ٨-٤-٣ وما الذي ينبغي فعله ؟

- التأكد من المتطلبات المطلوبة قبل الاتصال بالمورد، مثال طلب الشراء والمواصفات الفنية (فحص المعلومات المرسله للمورد).
- تقييم أداء المورد الخارجي بصفة مستمر بناء على الالية المتبعة في المنظمة.
- التحكم في عمليات التوريد الخارجي ربما يتطلب متخصصين خارجيين في عمل التقييم .

• المواصفة الدولية الايزو ٩٠٠١، البند ٨-٤-٢ نوع ومدى ضبط التوريد الخارجي : يجب على المنظمة :

- أن تعتني بممتلكات العملاء والموردين الخارجيين طالما أنها تحت سيطرتها أو تقوم باستخدامها .
- أن تعرف وتتحقق وتصون وتحمي ممتلكات الموردين الخارجيين التي تم توريدها للاستخدام أو دمجها في المنتجات والخدمات، في حالة استخدام ممتلكات الموردين بشكل خاطئ أو فقدت أو أتلقت أو في أي وضع وجدت غير صالحه للاستخدام يجب على المنظمة تقديم تقرير بذلك للمورد .



ماذا يوضح البند 8-5-3 وما الذي ينبغي فعله؟

- التّعرف على، التحقق من، الحماية، ووقاية الممتلكات عن طريق وضعها في مكان مخصص من قبل شخص، بطريقة معينة.
- إذا لم تكن الممتلكات مناسبة وبها ضرر يجب ابلاغ المورد بذلك.

وقد تكون الممتلكات:

- معدات تم توفيرها لأغراض القياس قد تكون أجهزة معايرة خاصة بالمورد.
- سيارة للخدمة والإصلاح.
- تعبئة خاصة للمنتج النهائي.
- بيانات شخصية أو مالية تمت الشركة ببطاقة ائتمان للتسوق على الانترنت.
- حاويات الارجاع وغيرها.

فيديو : تقييم الموردين



المراجع :

- الشبراوي ، عادل ، (1995) ، الدليل العملي لتطبيق إدارة الجودة الشاملة الايزو 9000 مقارنة مرجعية الطائي ، رعد عبدالله ، قدادة ، عيسى ، (2208) ، إدارة الجودة الشاملة سليمان ، اسامة سيد عبدالحميد، 2015 ، المواصفة الدولية لنظام إدارة الجودة الايزو 9001:2015 مختار ، عمر ، 2015 ، كيف تفهم وتطبق أيزو 9001:2015 ، دليل عملي لتطبيق المواصفة وزارة العدل، 2018 ، قانون تنظيم المناقصات والمزايدات رقم (24) لسنة 2015 ولائحته التنفيذية. موقع هيئة الرقابة والشفافية ، قطر Arab British Academy for Higher Education

للمشاركة معنا وإبداء الملاحظات .. يرجى التواصل معنا على البريد الإلكتروني التالي : paq@caa.gov.qa